

## المناورات تدعم التعاون العسكري بين واشنطن والرباط الصحراء المغربية تحتضن جزءا من المناورات العسكرية

“الأسد الإفريقي” لعام 2020 في المغرب ودول المنطقة للحد من تعرض القوات المشاركة في التمرين العسكري لخطر الإصابة بفيروس كورونا مفضلة التركيز على التخطيط لعام 2021. وبذلك تسببت الجائحة الصحية في إلغاء نسخة 2020 ما أفضى إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بمقر المنظمة الجنوبية للقوات المسلحة الملكية باكادير في نوفمبر الماضي بين الجنرال الفاروق بلخير قائد المنطقة الجنوبية واللواء أندرو رولينج من أجل بحث الاستعدادات لمناورات “الأسد الإفريقي” للعام الجاري.



هشام معتضد  
المناورات تترجم عمق التعاون العسكري بين الرباط وواشنطن

ويبني المغرب شراكة مثمرة مع الولايات المتحدة التي تأخذ بعين الاعتبار التوازنات الإقليمية التي تعمل من أجل الحفاظ عليها خاصة بالنظر إلى الموقع الجغرافي للمملكة كجبهة للصحراء والتي يمكن أن تلعب دورا رائدا في الإستراتيجية الأمنية والاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة في أفريقيا.

وتأتي مناورات الأسد الإفريقي لهذا العام في إطار تعزيز الشراكة بين القوات المسلحة في البلدين عقب توقيع اتفاق عسكري تاريخي في الثاني من أكتوبر الماضي يمتد من 2020 إلى 2030 لتقوية التعاون العسكري والأمني ودعم تعزيز الصناعة العسكرية الوطنية.

واعتبر هشام معتضد أن “موقع المغرب الإقليمي وقوته العسكرية الإستراتيجية في المنطقة عززا هذا التوجه الأميركي في اختيار القوات المسلحة الملكية ومنطقة جنوب المغرب كمحور إستراتيجي وحساس في البرمجة الخارجية لقوات المارينز، وذلك بهدف إتاحة الفرصة لخوض هذه القوات وغيرها تحديات وتجارب جديدة مشتركة من خلال تشخيص مقاربات تكتيكية ميدانية متطورة وتأهيل الجنود على تديرها وضبطها تقنيا ومهنيًا.”

ودفعت هذه الاستعدادات جبهة البوليساريو الانفصالية إلى القيام بتصريحات تستهدف التشويش على هذا التعاون الأميركي - المغربي، حيث قال محمد سيدي أوكل المسؤول في الجناح العسكري للجبهة مساء الأحد في تصريحات لوكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إن “الحرب (مع المغرب) ما زالت، ونحن في مرحلة تشخين، القادم سيكون أسوأ.”

واعتبر هشام معتضد أن “التقارب والتعاون العسكري بين الرباط وواشنطن يزعجان أعداء المغرب ويربكان حسابات العديد من المنافسين العسكريين له في المنطقة خاصة وأن هذه المناورات السنوية تبعث برسائل مهمة حول التوجه الإستراتيجي للجيش المغربي في المنطقة وترفع من مراتبه على مستوى مؤشرات التنافس العسكري.”



تعزيز قدرات الجيش المغربي

محمد ماموني العلوي

● الرباط - أطلق المغرب التحضيرات لمناورات “الأسد الإفريقي” المقررة في يونيو المقبل والتي ستشارك فيها العديد من الدول على غرار الولايات المتحدة.

وعقد في مقر قيادة المنطقة الجنوبية للقوات المسلحة الملكية اجتماع بين ضباط من المغرب والولايات المتحدة ودول أخرى لبحث آخر الاستعدادات لإطلاق مناورات “الأسد الإفريقي” التي من المرتقب أن يشارك فيها 8 آلاف جندي من حوالي عشرين دولة.

وقال اللواء أندرو رولينج نائب القائد العام للجيش الأميركي في أوروبا وأفريقيا إن المغرب سيستضيف معظم تدريبات مناورات “الأسد الإفريقي”، مسجداً أن بعض التدريبات العسكرية ستجرى في الصحراء المغربية في مدينتي المحبس بالداخلة وطانطان.

وقال الجنرال مارك جاكسون نائب قائد “سيتاف - أفريقيا” التابعة لـ “أفريكوم” (القوات الأميركية في أفريقيا) إن “ما نفعله مهم، إذ لا نقوم فقط ببناء جاهزية الوحدات التكتيكية من خلال نشر قوات على بعد الآلاف من الأميال عبر المحيط الأطلسي والتدريب على عمليات مشتركة ومنظورة في جميع المجالات، بل نقوم أيضا بتحسين الأسس القوية للصداقة بين المغرب والولايات المتحدة بشكل متزايد وتأكيدا على استمرار التحالف.”

ويرى هشام معتضد الأكاديمي والمحلل السياسي أن مناورات “الأسد الإفريقي” تترجم مدى عمق التعاون العسكري بين الرباط وواشنطن على مستوى تبادل الخبرات العسكرية وتعزيز المهارات المهنية في ميدان الدفاع الأمني المشترك وذلك من خلال “تدريبات عسكرية دقيقة وذات أهداف محددة تهدف إلى تأهيل الجنود على مواجهة تحديات معقدة.”

وأوضح معتضد في تصريح لـ “العرب” أن “المناورات تعد موعداً سنوياً أساسياً نظراً للأهمية الإستراتيجية التي يوليها البلدان لهذا التعاون العسكري والبعد الأمني لمحور التعاون الإقليمي بين المغرب والولايات المتحدة.”

وتعد مناورات “الأسد الإفريقي” تتويجا سنويا للتعاون العسكري المغربي - الأميركي، حيث تتمثل في تمارين جو - أرضية مع جنود المارينز الأميركيين، وتمارين بحرية بين البحرية الملكية المغربية ونظيرتها الأمريكية، وكذلك تمارين جوية بين القوات الجوية الملكية والأميركية، ولاسيما إجراء تمارين تزويد الطائرات العسكرية بالوقود وهي في الجو.

كما يُنظر إلى مناورات “الأسد الإفريقي” على أنها تمرين تدريبي متعدد المجالات ومعقد، إذ ينتظر أن تشمل المناورات المقبلة التخطيط المسرحي واللوجستي الإستراتيجي وإطلاق النار من البحرية وقوات العمليات الخاصة وحتى القاذفات والأصول الثابتة. وكانت القيادة الأميركية العاملة في أفريقيا قد أعلنت في شهر مارس من العام الماضي إلغاء مناورات

## هل تنجح أطراف الأزمة التونسية في تشكيل حكومة إنقاذ مدعومة من الجميع

دعوات إلى كسر الجمود السياسي للتفرغ للنهوض بالاقتصاد



تهيئة البلاد لمرحلة ما بعد المشيشي

تصريح لـ “العرب” أن “المشهد الحالي في البلاد بهيكله التشريعي ورأسي السلطة ووضع المازوم غير قادر على التغيير، ولا يملك ما يقدمه من حلول.” وتساءل البريكي “ماذا ستنتقد حكومة الإنقاذ بنفس اطراف المنظومة الحالية التي هي الاصل في الأزمة؟ فحركة النهضة مثلا موجودة على رأس السلطة منذ 2011، فكيف يمكن أن ننقذ البلاد بمن أفسدوها؟”

وبرأي البريكي فإن “الحل يكمن في حل البرلمان بعيدا عن طرحة من الزاوية الدستورية”، قائلا “ادعو إلى أن يكون موعد 9 أبريل (تكري عيد الشهداء) القادم مناسبة لهبة شعبية تطالب بحل البرلمان.”

وباعتبار أن فرضيات حل البرلمان دستوريا غير متوفرة في هذا الوقت، أوضح البريكي أن “الرئيس سعيد من واجبه حل البرلمان لأن كل مرتكزات الأمن انتهزت، ومن مسؤولياته الحفاظ على أمن واستقرار البلاد ويوصفه رئيس مجلس الأمن القومي، “متابعيا “حكومة إنقاذ وحكومة وحدة وطنية وغيرها، كلها حكومات جُرِّبَتْ فخرَّبَتْ.”

وتترجح تونس تحت وطأة أزمة سياسية بين رؤوس السلطة، يحدث معها صراع الصلاحيات والتوقع وسط تجاذبات برلمانية حادة وصلت إلى حد العنف الجسدي مقابل وضع اجتماعي واقتصادي مازوم تراقفه الاحتجاجات والاعتصامات المطالبة بالتنمية والتشغيل وتحسين ظروف العيش.

وأضاف “تونس اليوم تعيش وضعية إفلاس”، مبينا أن حزبه كان أكد منذ سنوات أن الرهان في البلاد هو رهان اقتصادي وليس سياسيا، قائلا “إن الإخفاقات والتجاذبات السياسية تعود بالأساس إلى فشل من تولوا الإدارة وعجزهم عن إيجاد حلول للمشكلة الاقتصادية.”

ولئن تغيرت أسماء الحكومات من فترة إلى أخرى فإن المناخات السياسية وخصوصا الأحزاب لم تنته، فضلا عن تفاقم خلافات الرئاسات الثلاث ما وضع تونس في مأزق حقيقي ترجمه التعثر الاقتصادي والتوترات الاجتماعية التي تندلع من حين إلى آخر.

وتداول على إدارة الشأن العام بالبلاد منذ 2011 تسعة رؤساء حكومات، دون احتساب الحبيب الجملي الذي أخفق في إقناع البرلمان بفرقه الحكومي في 2020. وخلال عشر سنوات تولت الحكومات التونسية المتعاقبة كل من محمد الغنوشي ثم الراحل الباجي قائد السبسي ثم حمادي الجبالي وبعده علي الرضخ، وخلفه مهدي جمعة، ثم الحبيب الصيد فيوسف الشاهد، وسقطت حكومة الحبيب الجملي لعدم نيلها الثقة، ثم إلياس الفخفاخ الذي استقال وخلفه هشام المشيشي.

وأقاد غازي الشواشي أمين عام التيار الديمقراطي أن “تشكيل الحكومات يخضع إلى النظام السياسي بالبلاد (نظام برلماني معدل)، بمعنى أن الحكومات تنبثق عن البرلمان (الأغلبية برلمانية).”

وأضاف “تونس اليوم تعيش وضعية إفلاس”، مبينا أن حزبه كان أكد منذ سنوات أن الرهان في البلاد هو رهان اقتصادي وليس سياسيا، قائلا “إن الإخفاقات والتجاذبات السياسية تعود بالأساس إلى فشل من تولوا الإدارة وعجزهم عن إيجاد حلول للمشكلة الاقتصادية.”

ولئن تغيرت أسماء الحكومات من فترة إلى أخرى فإن المناخات السياسية وخصوصا الأحزاب لم تنته، فضلا عن تفاقم خلافات الرئاسات الثلاث ما وضع تونس في مأزق حقيقي ترجمه التعثر الاقتصادي والتوترات الاجتماعية التي تندلع من حين إلى آخر.

وتداول على إدارة الشأن العام بالبلاد منذ 2011 تسعة رؤساء حكومات، دون احتساب الحبيب الجملي الذي أخفق في إقناع البرلمان بفرقه الحكومي في 2020. وخلال عشر سنوات تولت الحكومات التونسية المتعاقبة كل من محمد الغنوشي ثم الراحل الباجي قائد السبسي ثم حمادي الجبالي وبعده علي الرضخ، وخلفه مهدي جمعة، ثم الحبيب الصيد فيوسف الشاهد، وسقطت حكومة الحبيب الجملي لعدم نيلها الثقة، ثم إلياس الفخفاخ الذي استقال وخلفه هشام المشيشي.

وأقاد غازي الشواشي أمين عام التيار الديمقراطي أن “تشكيل الحكومات يخضع إلى النظام السياسي بالبلاد (نظام برلماني معدل)، بمعنى أن الحكومات تنبثق عن البرلمان (الأغلبية برلمانية).”

مع تآزم الوضع السياسي في تونس تتصاعد الدعوات إلى ترحيل الخلافات بين مكونات المشهد السياسي وتشكيل حكومة إنقاذ قد تكون من بين مخرجات الحوار الوطني المزمع تنظيمه لاحقا، حيث دعت العديد من الشخصيات السياسية إلى التسريع بهذا الحوار وتشكيل حكومة إنقاذ مصغرة في ظل فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق مطالب التونسيين وإرساء استقرار سياسي في نفس الوقت.

خالد هودي

● تونس - دعت شخصيات سياسية تونسية إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطني (مصغرة) بعد إجماع على فشل الحكومات المتعاقبة في أداء مهامها للتقليص من حدة التوتر السياسي القائم وسط تساؤلات عن إمكانية حشد الدعم لها من جل أطراف المشهد السياسي، وعدم خضوعها لسيطرة أي جهة بخلاف الحكومات السابقة.

واقترح الأمين العام لحزب الاتحاد الشعبي الجمهوري لطفي المراجي الأحد (ممثل بـ3 مقاعد برلمانية) تشكيل حكومة إنقاذ وطني تنخرط فيها كل القوى التي ترغب في ذلك بهدف حلحلة الأوضاع الصعبة التي تعيشها البلاد، خصوصا في ظل تعطل لغة الحوار بين الماسكين بزمام السلطة بعد احتدام الصراعات بين الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية قيس سعيد ورئيس البرلمان راشد الغنوشي ورئيس الحكومة هشام المشيشي).



غزاي الشواشي  
لا بد من تشكيل حكومة إنقاذ حاملة لمشروع ومسنودة من الجميع  
عبيد البريكي  
لا يمكن أن نقف البلاد بمن أفسدوها والحل يكمن في حل البرلمان

وبين المراجي على هامش لقاء إعلامي نظمه الحزب بمدينة قابس (جنوب) أن تونس لا يمكن أن تنتظر أكثر بحكم التحديات والرهانات الكبيرة التي يتعين عليها رفعها، مشيرا إلى أنه “من حق أي تيار سياسي الاختلاف مع بقية التيارات، إلا أن هذا الاختلاف لا يجب أن يصل إلى الدعاء وإلى ما نشهده اليوم من منكافات وعنف لفظي ومادي.”

## المشاركة الجماعية لإسلامي الجزائر في الاستحقاق الانتخابي هدفها البقاء في الواجهة

صابر بليدي

التي تعودت على نظام “الحصص” المحدد في الغرف المظلمة، وكان للإسلاميين جزء من الكعكة.

لكن رغم ذلك دعا جاب الله “الجزائريين الراغبين في إحداث تغيير حقيقي داخل المجتمع على كل الأصعدة إلى حسن اختيار ممثلهم من خلال التصويت المبني على معايير الصدق والحق والمستوى العلمي والقبول المجتمعي”، في إشارة إلى الانسجام مع مقتضى القانون الانتخابي الجديد.

وأضاف “تقدم الحركة إلى الانتخابات، هو قبل كل شيء إبراء للذمة أمام الله عز وجل، وأن الطريقة المثلى لترجمة تطلعات المواطنين على أرض الواقع هو الوصول إلى السلطة، وهذا يتأتى بطريقة مشروعة وقانونية من خلال الحصول على الأغلبية البرلمانية، والتي تنتج عن طريق النجاح في الحصول على الأصوات.”

وتابع “حاليا لا مبرر للعزوف والتفرج في المشهد السياسي، ومن أراد إيصال أفكاره وتحسين قناعاته على أرض الواقع فليقدم إلى الانتخابات بمختلف أنواعها بداية بالتشريعات”، وهي رسالة صريحة على التسليم بامر المسار الانتخابي، رغم هواجس المقاطعة السياسية والعزوف الشعبي القائمة في الشارع الجزائري.

وإذ أجمعت أجنحة تيار الإسلام السياسي على دخول السباق الانتخابي، فإن الثابت إلى حد الآن غياب فرص التحالفات التي كان يرسبها هؤلاء من أجل عدم تشتيت الوعاء الانتخابي الإسلامي المتراجع خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث خيم على مختلف قياداته خطاب التنافر والمناورة.

ويبدو أن الإسلاميين الذين قطعوا قنوات التواصل مع الحراك الشعبي بعد التسليم بالمسار الانتخابي، سيدخلون الاستحقاق تحت هاجس انتكاسة انتخابية جديدة بعد تلك التي منوا بها في انتخابات 2017، وظهور بوادر تغيير السلطة لأزرها بإظهار دعم مبطن للوائح المستقلة، على حساب الأحزاب التقليدية

وإذ أجمعت أجنحة تيار الإسلام السياسي على دخول السباق الانتخابي، فإن الثابت إلى حد الآن غياب فرص التحالفات التي كان يرسبها هؤلاء من أجل عدم تشتيت الوعاء الانتخابي الإسلامي المتراجع خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث خيم على مختلف قياداته خطاب التنافر والمناورة.

ويبدو أن الإسلاميين الذين قطعوا قنوات التواصل مع الحراك الشعبي بعد التسليم بالمسار الانتخابي، سيدخلون الاستحقاق تحت هاجس انتكاسة انتخابية جديدة بعد تلك التي منوا بها في انتخابات 2017، وظهور بوادر تغيير السلطة لأزرها بإظهار دعم مبطن للوائح المستقلة، على حساب الأحزاب التقليدية

بإعلان الدخول الكلي في الانتخابات المقررة في 12 من يونيو القادم.

ولا زال خطاب توظيف النص الديني في الممارسات السياسية سمة هؤلاء، حيث صرح عبدالله جاب الله أمام مناضليه وكوادره، بأن “جبهة العدالة والتنمية قررت المشاركة في الاستحقاق الانتخابي، من أجل إبراء ذمتها أمام الله”، وهي الرسالة التي برزت انحناء حركته لصالح المسار الانتخابي بحكم ديني.

وإذ أجمعت أجنحة تيار الإسلام السياسي على دخول السباق الانتخابي، فإن الثابت إلى حد الآن غياب فرص التحالفات التي كان يرسبها هؤلاء من أجل عدم تشتيت الوعاء الانتخابي الإسلامي المتراجع خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث خيم على مختلف قياداته خطاب التنافر والمناورة.

ويبدو أن الإسلاميين الذين قطعوا قنوات التواصل مع الحراك الشعبي منذ انطلاقته في فبراير 2019، وسجلوا حضورهم اللافت في العديد من المظاهرات والاحتجاجات خلال الأشهر الأولى، وحتى تشكيل كتل سياسي داعم للحراك احتضنه مقر حزب جاب الله، قد انتقلوا إلى السرعة الموازية

● الجزائر - قرر الإسلاميون في الجزائر دخول غمار الانتخابات التشريعية المبكرة بقلب رجل واحد، لكن بأجنحة مشتتة لا يأمل منها تكرار تجارب مناضبي عرفت بعض التحالفات بين البعض منهم، خارج المؤسسات المنتخبة وحتى داخلها، كما كان الشأن بين حركتي التغيير وحمس (حركة السلم والجمع، وتحالف النهضة والعدالة والبناء).

وانضمت جبهة العدالة والبناء بقيادة عبدالله جاب الله، إلى قائمة المشاركين في السباق الانتخابي، لتكون بذلك آخر القوى الإسلامية، التي أذعنت لأمر الواقع رغم محاولتها الظهور في بعض الأحيان في ثوب المعارضة أو عدم الرضى عن مسارات السلطة، خاصة خلال السنوات الأخيرة.

ويبدو أن الإسلاميين الذين غازلوا الحراك الشعبي منذ انطلاقته في فبراير 2019، وسجلوا حضورهم اللافت في العديد من المظاهرات والاحتجاجات خلال الأشهر الأولى، وحتى تشكيل كتل سياسي داعم للحراك احتضنه مقر حزب جاب الله، قد انتقلوا إلى السرعة الموازية